العدد (2080) السنة الثامنة - الجمعة (25) آذار 2011 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

أكـــــدت وجـــــود مـعـتـقـلات مـأســاويــة

لجنــة حقــوق الإنســان: لدينــا آليــات لمحاسبــة معذبــي السجنــاء

متابعة/ المدى

كشف عضو لجنة حقوق الإنسان النيابية والنائب عن التحالف الوطني علي شبر أن هناك الكثير من المعتقلات غير المؤهلة لعيش الحيوان فكيف يمكن أن يعيش فيها الإنسان صاحب الكرامة والحرية مهما كان ذنبه.

وأكد شبر لوكالة خبر للأنباء أن لجنة حقوق الإنسان شكلت لجنة لتقصي الحقائق حول السجون السرية في جميع المحافظات واطلعنا على هذا الأمر. مضيفا "بعد أن فتحنا الأبواب وجدنا الكثير من المعتقلين لم يصل إليهم أهلهم ولا وجود لمحامي دفاع. مشددا "لابد أن نحترم الإنسان ونعطيه كامل الحرية في العيش وفي المكان حتى في السجن باعتباره إنسانا.

في غضون ذلك أكدت عضو لجنة حقوق الإنسان البرلمانية مها الدوري أن اللجنة لديها الآليات لمتابعة ومحاسبة المقصرين من الذين يعذبون السجناء وإغلاق السجون فورا".

وبينت الدوري في تصريح خصت به مراسل وكالة خبر للأنباء ((واخ)): لدينا جدول بزيارة كافة السجون في بغداد والمحافظات وأيضاً نستقبل أية شكاوى من المواطنين تشير إلى أي سجن سري. موضحة "أن اللجنة عملت على زيارة بعض المناطق تتوقع فيها السجون السرية ونعمل لها زيارات مفاجئة لكي نشخص الخطأ والانتهاك.

يذكر أن الدوري أشارت في تصريحات صحفية سابقة إلى أن نزلاء سجن الشرف الذي أغلق في وقت سابق قد نقلوا إلى تسفيرات أخرى بحيث يستطيع ذووهم زيارتهم ودخول المحامين إليهم، منوهة إلى وجود استمارات بأسماء السجناء للتأكد من نقلهم بالفعل إلى التسفيرات مطالبة وزارة العدل بالإعلان الرسمي عن ذلك.

وأضافت الدوري لوكالة الصحافة المستقلة إن لجنة حقوق الإنسان وبالتنسيق مع وزارة العدل ومجلس القضاء الأعلى ستوفر أجواء تحقيقية ومحاكمات عادلة للمسجونين مؤكدة على إن إغلاق السجن المذكور لا يعني اغلاق ملف حقوق المعتقلين حول الجرائم التي تعرضوا لها وإنما ستعمل اللجنة على فتح تحقيقات بهذا الموضوع ومحاسبة كل من عذب معتقل.

ودعت الدوري مجلس القضاء الأعلى بأخذ دوره في هذا الموضوع خاصة في ظل بقاء الكثير من المعتقلين في السجون لعدة سنوات دون تحقيق أو محاكمة.

وكان وزير العدل قد أعلن في مطلع الشهر الحالي انه تمّ الاتفاق مع لجنة حقوق الإنسان البرلمانية على تنظيم زيارات ميدانية للجنة إلى السجون التابعة للوزارة، والإسراع في حسم ملفات الموقوفين وتوفير البنى التحتية للنزلاء.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي، قد نفى في وقت سابق، وجود أي سجون أو معتقلات سرية في بلاده، وشدد على ضرورة عدم اعتقال أي شخص من دون أمر قضائي، على خلفية مظاهرات الجمعة التي طالبت بإطلاق سراح المعتقلين في السجون العراقية.

ونفى المالكي في بيان، أمس، وجود أماكن اعتقال سرية، وقال «السجون والمعتقلات مفتوحة أمام السلطات الرقابية والقضائية المختصة التي يجب عليها الإبلاغ عن أية مخالفة إن وجدت، وإشعار السلطات القضائية لاتخاذ الإجراءات القانونية بحق مرتكبيها».

يشار إلى أن القائمة العراقية، طالبت أمس الأول، وزير العدل ومجلس القضاء الأعلى بتقرير مصير أكثر من مئة شخص معتقل منذ نحو أربع سنوات سبق أن نقضت محكمة التمييز الأحكام الصادرة بحقهم، مبينة أن هؤلاء تم إيداعهم حالياً في معتقلات تضم مدانين محكومين بالإعدام.

وقال النائب عن العراقية مظهر الجنابي في تصريحات صحفية، إن "الجهات المعنية نقلت ١٠٥ من المعتقلين إلى سجن الكاظمية وأودعتهم، بخلاف القوانين، مع آخرين محكومين بالإعدام ومصادق على حكمهم"، مبيناً أن "هؤلاء المعتقلين سبق أن نقضت محكمة التمييز الأحكام الصادرة بحقهم، ولكن لم يتم تقرير مصيرهم حتى الآن".

وأضاف الجنابي أن "الوضع القانوني لهؤلاء يجب أن يتم من خلال إحالتهم إلى محاكم بحسب التخصص المكاني أو النظر بقضاياهم من جديد، عن طريق المحكمة نفسها التي أصدرت الحكم بحقهم ونقضته محكمة التمييز"، مشيراً إلى "أنهم أمضوا أكثر من أربع سنوات داخل المعتقلات".

ولفت الجنابي إلى أنه "تم مراجعة رئيس مجلس القضاء الأعلى القاضي مدحت المحمود بشأنهم، ورغم ما أبداه من تفهم لحالهم إلا أنه طلب بعض المطالب التعجيزية، ومنها بيان المحكمة التي أصدرت الحكم على كل واحد من هؤلاء المعتقلين".

وسبق لمنظمة العفو الدولية أن كشفت في تقرير صدر، في ١٢ من أيلول من العام الماضي، عن وجود ما لا يقل عن ٣٠ ألف معتقل في السجون العراقية، لم تصدر بحقهم أحكام قضائية، متوقعة تعرضهم للتعذيب وسوء المعاملة، إضافة إلى وفاة عدد من المعتقلين أثناء احتجازهم نتيجة التعذيب أو المعاملة السيئة من قبل المحققين أو حراس السجون، الذين يرفضون الكشف عن أسماء المعتقلين لديهم.

يذكر أن دائرة الإصلاح العراقية التابعة لوزارة العدل تملك ٣٢ سجناً في مختلف محافظات البلاد وفي إقليم كردستان، من بينها ثلاثة سجون مخصصة للنساء في بغداد وذي قار والمثنى.

وكانت منظمة العفو الدولية قد أعلنت في تقرير صدر في كانون الثاني الماضي، أن العراق يدير سجوناً سرية، يتعرض فيها السجناء إلى عمليات تعذيب روتينية لانتزاع اعترافات يتم استخدامها لإدانتهم، مبينا أن قوات الأمن العراقية تستخدم التعذيب وغيره من ضرب وسوء معاملة لانتزاع الاعترافات من المعتقلين الذين يحتجزون بمعزل عن العالم الخارجي، لاسيما في مرافق الاحتجاز، فيما فندت وزارة العدل العراقية التقرير، مؤكدة أن تواجد الأجهزة الأمنية داخل السجون يهدف إلى توفير الحماية لها

وكانت لجنة برلمانية عراقية كشفت قبل أيام عن سجن سري «سجن الشرف»، داخل المنطقة الخضراء يضم أكثر من ١٧٠ معتقلاً في ظروف وصفت بأنها غير إنسانية. وشدد المالكي، وهو أيضاً القائد العام للقوات المسلحة، على خلفية تظاهرات شهدتها بغداد الجمعة طالب المشاركون فيها بإطلاق سراح المعتقلين ووقف «الاعتقالات الكيدية»، على أن «المعتقل يجب أن تعرض قضيته على القضاء خلال فترة لا تزيد على ٢٤ ساعة». وقال «نظراً لتكرار طرح موضوع الاعتقال والمعتقلين وقضايا الإفراج وإطلاق السراح والمحاكمات في المحافل المختلفة ومن ذوي المعتقلين والكتل البرلمانية والسياسيين ومنظمات المجتمع المدني، نجد من المناسب التأكيد على أن نظامنا الديمقراطي الاتحادي والدستوري يؤكد مبدأ الفصل بين السلطات، وأن القضاء سلطة مستقلة، يجب أن نحترم قراراتها جميعاً».

بغداد تتفق مع الكويت على إطلاق سراح ٥٢ عراقياً من سجونها

متابعة/ المدى

كشف مصدر سياسي مطلع، أمس الأول، أن رئيس البرلمان اتفق مع أمير الكويت على إطلاق سراح ٥٢ عراقياً من سجون الكويت، فيما أكد أن أمير الكويت أصدر قراراً ينص على معاملة العراقيين في بلاده معاملة الخليجيين.

وقال المصدر في حديث لوكالة السومرية نيوز"، إن النجيفي اتفق مع أمير الكويت صباح الأحمد الجابر الصباح خلال زيارته إلى الكويت على إطلاق سراح ٥٢ سجيناً عراقياً لديها"، مبيناً أن "من بين السجناء الذين سيطلق سراحهم تسعة متهمون بقضايا أمن دولة".

وكان رئيس البرلمان أسامة النجيفي قد غادر، في وقت سابق، والوفد المرافق له إلى الكويت في زيارة التقى خلالها رئيس مجلس الأمة الكويتي جاسم الخرافي على رأس وفد ضم أعضاء من مجلس الأمة الكويتي. وبحث الطرفان خلال اللقاء العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تطويرها بما يخدم الشعبين وضرورة التعاون في كافة المجالات. مشددين على أن العلاقة التي تربط البلدين هي علاقة طويلة وفيها الكثير من المشتركات.

واتفق الجانبان على دعم اللجنة الخاصة التي ستنعقد قريبا لبحث القضايا العالقة بين الدولتين، وكذلك الاتفاق على تأسيس لجنة صداقة بين مجلس النواب العراقي ومجلس الأمة الكويتي.

وأشار المصدر الذي طلب عدم الكشف عن اسمه، إلى أن "أمير الكويت أصدر قراراً ينص على معاملة العراقيين المتواجدين في الكويت معاملة الخليجيين، من حيث التعيين والمدارس"، لافتا إلى أن "الطرفين اتفقا على منع التصريحات المتشنجة".

وكشف المصدر أيضاً عن أن "اللجنة الوزارية العراقية الكويتية ستعقد اجتماعاً الأحد المقبل".

يشار إلى أن النائب عن كتلة الأحرار حسين طالب المنصوري أكد في تصريحات صحفية سابقة أن السلطات الكويتية وعدت بإطلاق سراح معتقلين عراقيين تحتجزهم بتهم مختلفة منذ ثمانية أعوام. وأضاف أن الحكومة الكويتية وعدت خلال استقبالها وفد مجلس النواب قبل ايام بالنظر في قضية اعتقال مواطنين عراقيين منذ عام ألفين وثلاثة والسعي لإطلاق سراحهم وترحيلهم في اقرب وقت، مشيرا إلى أن مجلس النواب سيواصل متابعته لقضية المعتقلين العراقيين والوقوف على المستجدات في هذا الشأن.

ونفى المنصوري أن يكون الوفد البرلماني العراقي الذي زار الكويت لديه معلومات تؤكد إضراب المعتقلين العراقيين عن الطعام، مشيرا إلى أن مجلس النواب سيواصل متابعته لقضية المعتقلين العراقيين والوقوف على المستجدات في هذا الشأن.

وأوضح أن :"الغاية الأساسية من زيارة وفد يمثل الكتل السياسية المختلفة في مجلس النواب برئاسة أسامة النجيفي رئيس المجلس، تندرج في إطار تناول القضايا العالقة بين البلدين إلى جانب تفعيل التعاون المشترك على مختلف الصعد "وكانت تسريبات إعلامية قد تحدثت عن إضراب معتقلين عراقيين في سجن الكويت المركزي عن الطعام لحين إطلاق سراحهم.

وكان رئيس مجلس الوزراء الكويتي زار بغداد، في ١٢ كانون الثاني الماضي، على رأس وفد حكومي التقى خلالها كلا من ورئيس الجمهورية جلال طالباني و رئيس الوزراء نوري المالكي ورئيس مجلس النواب أسامة النجيفي ووزير الخارجية هوشيار زيباري وعدداً من المسؤولين العراقيين، فيما زار المالكي الكويت في الـ١٦ من شباط الماضي، وبحث مع أمير الكويت ورئيس الحكومة العديد من القضايا العالقة بين الجانبين.

وأقر مجلس الأمن الدولي خلال اجتماعه في ١٥ كانون الأول ثلاثة قرارات خاصة بالعراق ينهي الأول برنامج النفط مقابل الغذاء، فيما يدعو الآخر إلى تمديد الحصانة التي تحمي العراق من مطالبات التعويض المرتبطة بعهد الرئيس الأسبق صدام حسين إلى ٣٠ حزيران ٢٠١١ (نحو ستة أشهر) بدلاً من وقفه في وقت لاحق من ذلك الشهر كما كان مقرراً في بداية الأمر، بعدما أكد العراق أنه لن يطلب أي تمديدات أخرى لعمل (صندوق تنمية العراق) الذي كان يشكل حصانة من مطالبات التعويض.

وفي القرار الثالث، وافق مجلس الأمن الدولي على رفع الحظر عن واردات العراق النووية لتنفيذ برنامج نووي مدني إنهاء القيود المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل والصواريخ ووضع بذلك حداً لحظر استمر ١٩ عاماً، بموجب القرار ٦٨٧ لعام ١٩٩١.

وكانت الحكومة العراقية حرصت على ضمان تمديد عمل الصندوق عام الذي أنشئ عام ٢٠٠٣ بعد سقوط صدام حسين بهدف حماية الإيرادات من مبيعات النفط والغاز الطبيعي في العراق.

ويخضع العراق منذ العام ١٩٩٠ للبند السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي فرض عليه بعد غزو نظام الرئيس السابق صدام حسين لدولة الكويت في آب من العام نفسه، ويسمح هذا البند باستخدام القوة ضد العراق باعتباره يشكل تهديدا للأمن الدولي، بالإضافة إلى تجميد مبالغ كبيرة من أرصدته المالية في البنوك العالمية لدفع تعويضات للمتضررين جراء غزوه الكويت.

ويتألف الفصل السابع من ١٣ مادة، ويعد القرار ٦٧٨ الصادر سنة ١٩٩٠ والداعي لإخراج العراق من الكويت بالقوة من بنود هذا الفصل، ولا يزال العراق تحت طائلته، بسبب بقاء قضية رفات المواطنين الكويتيين والأسرى في العراق والممتلكات الكويتية بما في ذلك أرشيف الديوان الأميري وديوان ولي العهد ومسالة التعويضات البيئية والنفطية والتي لا تتعلق فقط بدولة الكويت بل بدول عربية أخرى وشركات لا تزال لها بعض الحقوق.

وكانت الكويت قد طلبت من مجلس الأمن الدولي، في شهر تموز من العام ٢٠٠٩، قبل جلسته المخصصة لمناقشة التزامات العراق الدولية عدم رفع العراق من لائحة الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة قبل إيفائه بكافة التزاماته خصوصاً في قضيتي التعويضات والأسرى والمفقودين الكويتيين وتأكيدها على ضرورة احترام العراق للقرار ٨٣٣ القاضي بترسيم الحدود بين العراق والكويت.

شددت على استبعاد العناصر المتورطة بدماء العراقيين

دولة القانون: شروط لعودة الفصائل المسلحة إلى الحياة السياسية

متابعة/ المدى

أكد ائتلاف دولة القانون، أن وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية وضعت شروطاً تستثني المتورطين بالدم العراقي وارتكاب الجرائم قبل دعوة الفصائل المسلحة إلى إلقاء السلاح والحوار، مؤكداً أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار في ظل وجود سلاح بيد جهات معينة.

وقالت النائبة عن ائتلاف دولة القانون حنان الفتلاوي في تصريحات صحفية، إن "وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أعدت دراسة مسبقة ووضعت معايير وشروطاً وتفاصيل قبل توجيه الدعوة إلى الفصائل المسلحة لإلقاء السلاح واتباع نهج الحوار"، مؤكدة أن "الجهة المعنية هي التي ستطلق هذه التفاصيل للفصائل"، من دون تحديدها.

وأضافت الفتلاوي أن "المتورطين بدماء العراقيين وارتكاب جرائم معينة مستثنون من دعوة الوزارة"، معتبرة أن "الأخيرة مهمة ومفيدة وستساهم في استقرار الوضع في الوقت الراهن".

وأوضحت الفتلاوي أن "الاستقرار لا يمكن أن يتحقق في العراق في ظل وجود سلاح بيد جهات معينة"، لافتاً إلى أن "عملية المصالحة الوطنية تساهم في تعزيز استقرار العملية السياسية ودفعها نحو الأمام، فالطريق الوحيد للإصلاح يأتي من خلال المشاركة في العمليتين السياسية والديمقراطية".

وكانت وزارة الدولة لشؤون المصالحة الوطنية أعلنت، أمس الأول الأربعاء، عن تخلي خمسة فصائل مسلحة عن السلاح وانضمامها إلى العملية السياسية بعد تطبيق الاتفاقية الأمنية الموقعة بين العراق والولايات المتحدة الأميركية، فيما أكدت الفصائل براءتها من المتورطين باستهداف العراقيين.

وكان وزير الدولة لشؤون المصالحة الوطنية عامر الخزاعي اعتبر في حديث لـ"السومرية نيوز" عقب الإعلان عن انضمام الفصائل المسلحة الخمس للعملية السياسية، أنها مؤثرة في الساحة العراقية ومعروفة من قبل العراقيين، وفيما لفت إلى أن المرحلة المقبلة ستشهد حواراً مع المزيد من الفصائل، استبعد الحوار مع تلك التي تمثل حزب البعث.

يشار إلى أن مصدرا حكوميا رفيع المستوى من مكتب رئيس الوزراء كشف في وقت عن إعلان ستة فصائل مسلحة إلقاءها السلاح، مشددا على اتخاذ الحكومة قرار يقضي بتوقيف مذكرات إلقاء القبض الصادرة بحقهم.

وأضاف المصدر إن هذا الاتفاق قد كان ضمن سلسلة من المشاورات والاتفاقات المباشرة بطلب من الحكومة دون تدخل أي وساطات ما بينها وبين وهذه الجماعات في العراق، موضحا أن جهات حكومية أخرى خرجت للتفاوض مع فصائل أخرى خارج العراق، إلا أنها فشلت مما جعل بالحكومة أن تفكر في إجراء هذه الحوارات داخل البلاد وبالفعل نجحت خلال فترة قياسية وهي شهرين بالاتفاق مع الفصائل الستة لإلقاء السلاح والاشتراك في العملية السياسية، مؤكدا أن هذا الاتفاق هو بداية لسلسلة من خطوات شبيهة سوف تحصل في المستقبل القريب، وان هنالك مجموعات أخرى لا يزال الحديث متواصلا معها لأجل تخليها عن السلاح.

ورفض المصدر الإدلاء بأسماء هذه الفصائل، مرجعا الأمر لدواع أمنية حرصا على عدم استهدافهم من قبل الجماعات الإرهابية، خصوصا بعد سلسلة الاغتيالات التي يقوم بها تنظيم القاعدة الإرهابي بحق قوات الصحوة التي حاربت الجماعات الإرهابية خلال السنوات الأربعة الماضية.

وعن الإجراءات القانونية التي سوف تتخذ بحق هذه الجماعات علق المصدر قائلا إن قرارا حكوميا اتخذ لتوقيف مذكرات إلقاء القبض بحقهم والتي لا تنطوي على الحق الشخصي، أي ألا يكون هنالك مشتك بعينه على أفراد هذه المجاميع، مشددا على عدم وجود أي عفو عليهم كونه يتطلب إجراءات خاصة.

يشار إلى أن قناة العراقية شبه الرسمية قالت في وقت سابق ان وزير المصالحة الوطنية عامر الخزاعي التقى عددا من ممثلي الجماعات المسلحة لفتح حوار معهم دون إعطاء المزيد من التفاصيل.-